الشرطة الجوارية

"آلياتها الإستراتيجية ووظائفها الاجتماعية"

أ. مرنيش أونيسة

جامعة عنابة

ملخص:

إن قضية الشرطة الجوارية لهي من قضايا الساعة الملحة في المجال في المجال الاجتماعي سواء على المستوى المحلي أو العربي أو العالمي... و هو مفهوم حديث نسبيا يهدف الى إيجاد الشراكة المجتمعية بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع للعمل معا من أجل منع الجريمة و اكتشافها قبل استفحالها و حفظ الأمن و الاستقرار و السكينة في المجتمع، و هذا المفهوم يتجه الى تطوير العمل التقليدي للشرطة و تشجيع المجتمع المحلي على تحمل المسؤولية الأمنية، ذلك أن التطورات التي شهدتها المجتمعات المعاصرة في مختلف المجالات و تعقد الحيا الاجتماعية بفعل الثورة الالكترونية و التحديات الفكرية و الاجتماعية و الاقتصادية ساهمت في زيادة نسبة الجريمة و تعدد صورها و أكدت لدى معظم مجتمعات العالم أن عدد الجرائم المرتكبة يفوق بكثير عدد الجرائم المكتشفة.

و تزداد أهمية الشرطة الجوارية في مجتمعنا العربي منها المجتمع الجزائري بسبب ما تتعرض له هذه المجتمعات من تحديات تمس أمنها الاجتماعي و الثقافي و الفكري و الحضاري ،و لهذا أصبحت الوظائف المنوطة بالأمن و الشرطة تتجاوز حدود مظاهر الجريمة التقليدية كون جرائم العصر أكثر تعقيدا و تتطلب تظافر الجهود الحكومية و الأهلية لمكافحة الجريمة و نشر الثقافة الامنية.

Résumé

La police de proximité

Ses fonctions sociales, et ses mécanismes stratégiques.

La question de la police de proximité est une des questions d'actualité dans le domaine sociale, que ce soit sur le plan local, arabe ou international…C'est un concept relativement récent qui revêt plusieurs formes et dénominations. Il vise principalement à retrouver une association communautaire entre le dispositif de la police, et les membres de la société afin d'œuvrer ensemble à l'effet d'empêcher le crime, le découvrir avant qu'il ne s'aggrave, et de préserver l'ordre, et la stabilité dans la société.

Ce concept s'oriente vers le développement de l'action traditionnelle des agents de la police, et l'encouragement de la communauté locale à assumer ses responsabilités sécuritaires, car les évolutions connues par les sociétés modernes, dans les différents domaines, et la complexité de la vie sociale, à cause de développement technologique, et les défis intellectuels, sociaux et économiques, ont contribué à augmenter le taux de la criminalité, et la pluralité de ses formes, et ont confirmé, à la majorité des sociétés du monde entier, que le nombre des crimes perpétrés surpasse largement celui des crimes découverts, ce qui requiert la conjugaison d'efforts de la part du gouvernement, une aptitude et une capacité à lutter contre le crime, et le déploiement d'efforts afin de propager la culture de sureté parmi les individus.

مقدمة

جاءت فكرة الشرطة الجوارية نتيجة تطور أفكار الوقاية من الجريمة وقبولها من طرف رجال الأمن في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبعض الدول العربية ، وكذلك نتيجة للتغيرات الهيكلية التي تحدث باستمرار في مجال عمل الشرطة ومؤسساتها.

هده الهيكلية التي وصلت اليوم إلى اعتماد سياسة الوقاية إلى جانب سياسة الردع لمواجهة الجريمة ،ولقد ازدادت أهمية تطبيق إستراتجية الشرطة الجوارية ميدانيا بعد فهم وإدراك أهمية العلاقة العضوية بين الشرطة والمجتمع ، حيث بدأت أجهزة الشرطة تعنى

باكتشاف العلاقة المتبادلة بين مؤسسات الشرطة والمؤسسات الأخرى للمجتمع ، كالمؤسسات الاجتماعية الاقتصادية التعليمية وغيرها ، والتي يتكون منها البناء والنسق الاجتماعي.

كما أن التحول نحو شرطة الجوارية أو ما يسمى في بعض المجتمعات بالشرطة المجتمعية يعكس الانقلاب والتغيير نحو ثقافة شرطية جديدة تتخذ برنامجا يسعى إلى تغير مجهودات الشرطة من رد الفعل على الحوادث الطارئة إلى المبادرة لمنع الجريمة اشتراكا مع المواطنين وهكذا يصبح المواطن أكثر تضامنا وتعاونا مع الشرطي وأكثر بوحا بالمعلومات وتقديم المساعدة والنصح حيث تنتشر ثقافة التبليغ عن الجرائم بين أفراد المجتمع المحلى وهدا يؤدى بحد ذاته إلى المزيد من الثقة والتفاهم المشترك بين الطرفين ،وان هده الشراكة التعاونية ستكسر طوق العزلة الاجتماعية للشرطة كما ستزيل التوتر في العلاقة بينهما وتعمل على تنمية وإشاعة الثقافة الأمنية داخل المجتمع ككل.

إن اعتماد الشرطة الجوارية على آليات جديدة تتوافق مع الظروف والبيئة الحضرية للمواطن كان استجابة لعدة تغيرات اجتماعية وسياسية وتطورات شهدها جهاز الشرطة نفسه و يتضح دلك من خلال تغير المفهوم التقليدي للشرطة والدى كان منحصرا في الكشف عن الجريمة وضبط الجناة ، ليشهد تغيرا في الوظائف والمفاهيم بحيث أصبح مفهوما للوقاية من الجريمة والتصدي لها قبل حدوثها واستفحالها، و هدا يهدف بدوره إلى تشجيع المجتمع المحلى والتنظيمات الاجتماعية الأخرى لتحقيق الأمن الشامل من خلال العمل معا لإيجاد بيئة أمنة يستطيع المجتمع وأفراده العيش فيها كشركاء في مكافحة الجريمة بكل أشكالها .

علينا أن نشير أن مفهوم الشرطة الجوارية (la police de proximité) مر بعدة تسميات ومصطلحات مختلفة طبقا للسياسات التي تتبعها الدول وقدم خدمات اجتماعية واعتمد على آليات واستراتجيات مغايرة تتلائم مع الظروف الاجتماعية لكل مجتمع ،وهدا ما نسعى إلى بسطه وتفصيله في هده المقالة .

أولا: مسميات الشرطة الجوارية:

يضم مفهوم الشرطة الجوارية عددا من المسميات مثل:

1) الشرطة المجتمعية Communitypolicing

2)الشرطة المجتمعية للجوارNeighborhood-orentedpolicing

3)الشرطة المجتمعية للحيCommunity-orientedpolicing

4) الشرطة المجتمعية للمشاكلProblemorientedpolicing

5) الشرطة المجتمعية لنوعية الحياةQuality of life policing

و قد استخدمت هذه المسميات لتعزيز الشراكة الاجتماعية بين الشرطة و المجتمع و وصفت هذه المصطلحات بأنها برامج نموذجية للشرطة الجوارية (01) كما أن تطبيق هذه الإستراتيجية يختلف من مجتمع إلى آخر طبقا للسياسات التي تتبعها السلطات الأمنية و يبدأ من خلال قرار سياسي يهدف إلى تجسيد خطط أمنية لضمان أمن المجتمع و أفراده.

و يرى بعض الباحثين أن البداية التاريخية للشرطة الجوارية كانت في بريطانيا في القرن التاسع ميلادي عندما أصدر- ألفريد العظيم – قانونا كلف بموجبه كافة المواطنين بوظيفة الشرطة في حماية أنفسهم و أموالهم و القيام بالحراسة و الدوريات الليلية و إبلاغ بعضهم البعض بوقوع جريمة عن طريق الصياح (Hue and cry) (02)

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد ظهر مفهوم الشرطة الجوارية في التسعينات باسم الشرطة الجماعية أو المجتمعية « The communitypolicing » حيث كانت على شكل لجان متفرقة عبر أنحاء مدينة نيويورك و ضواحيها مهمتها مكافحة الجريمة و المخدرات و كل أشكال العنف ...الخ واتخذت لها شعارا "HELP THE POLICE HELP HIM SELF"

كما أن سياسة الشرطة الجوارية معمول بها ميدانيا في كثير من الدول الصناعية كإنجلترا، اليابان، بلجيكا، هولندا و استراليا و دول أخرى ،أما بالنسبة لفرنسا فظهرت هذه الإستراتيجية سنة 1984 و مر مفهومها (Police de proximité) بعدة

تسميات حيث ظهرت في البداية باسم الشرطة المتواجدة يوميا « Police au quotidien » ثم الأمن في الحياة اليومية « Sécurité dans la vie quotidienne » ، و ذلك عام 1988 أما أفراد المجتمع الفرنسي كانوا ينظرون إليها كوسيلة جوار اجتماعي« proximité sociale »أو تسيير الجوار « Gestion de proximité » (03) . مهمتها تقديم خدمات اجتماعية وأمنية كإغاثة المحتاج وإسعاف المرضى وحل النزعات بين الجيران في الحي الواحد ...

كما اهتمت العديد من الدول العربية كالمملكة العربية السعودية، لبنان، الإمارات العربية المتحدة، مصر، قطر، العراق...الخ بتطبيق سياسة الشرطة المجتمعية (الجوارية) لتشجيع المجتمع المحلي و المؤسسات الأمنية في القطاع العام و التنظيمات الاجتماعية الأخرى على العمل معا لإيجاد بيئة آمنة يستطيع المجتمع و أفراده العيش معا كشركاء في مكافحة الجريمة و الوقاية منها و معظم الدول العربية أطلقوا عدة تسميات على الشرطة الجوارية أبرزها "الشرطة المجتمعية" و "الأمن الشعبي" أو الشرطة المجتمعية للجوار و جميعها يشير إلى إستراتيجية واحدة هي مشاركة المجتمع في العمل الأمني يهدف إلى منع الجريمة و الحد منها.(04)

أما في دول المغرب العربي كالجزائر فعرفت بالشرطة الجوارية و طرحت هذه الفكرة سنة 1996 بسبب ما شهده المجتمع الجزائري من تحولات اجتماعية و اقتصادية و سياسية و انتشار ظاهرة الإرهاب و التخريب ... الخ واتخذت الشرطة لنشاطها الاجتماعي شعارات منها "الشرطة الجوارية في خدمة الجميع" ، "المواطن هو أساس الأمن و الشرطة ما هي إلا أداة" كما اتخذتقاعدة قانونية أنشئت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 2000-37 المؤرخ في 07 فيفري 2000 و الذي ينص على إنشاء و تنظيم خلايا جوارية في كل أحياء المدن الكبرى و بالخصوص المادة -6- التي تنص على أن الشرطة الجوارية يجب أنتضم عدة خلايا جوارية للتضامن، تتكون من طاقم متعدد الاختصاصات مع توفير إمكانيات مادية و بشرية لغرض تقديم خدمات اجتماعية للأفراد... لبناء جسور التواصل والاحتكاك بين الشرطة والمجتمع.

و لغرض إعادة استتباب الأمن العمومي في المدن الكبرى بدأت الشرطة الجزائرية بتجسيد هذه الإستراتيجية ميدانيا سنة 1998 بمنهجية أساسها لا مركزية الصلاحيات بالاعتماد على سياسة التقارب و التجزئة (ilotage) بحيث يعمل شرطي الجوار في جزء محدد من القطاع الحضري للتعرف على أصحاب الحي و مشاكلهم الاجتماعية والاضطلاع على انشغالاتهم وتوعية الأفراد واضطلاعهم على مخاطر الإرهاب والتطرف.(05)

ثانيا: مفهوم الشرطة الجوارية (المجتمعية):

1- المفهوم الاصطلاحي للشرطة الجوارية: هي سلسة من الأنشطة الشرطية التي تنصب على أداء الخدمات الاجتماعية للمواطنين و الإسهام في حل المشكلات الاجتماعية المختلفة كوسيلة رئيسية لمكافحة الجريمة(06)

و يعرف "باركر" و آخرون الشرطة الجوارية أو المجتمعية بأنها "فلسفة و ليست نهجا تكتيكيا و هي استباق الحدث و لا مركزية النشاط الشرطي الرامي لمكافحة الجريمة و الإخلال بالنظام و إزالة الخوف و الاستجابة لاحتياجات المجتمع و تقوم بمراجعة مسؤوليات الشرطة و فحص المشكلات و تحديد أسبابها و تطوير معالجتها(07)

و من أفضل التعاريف التي تناولت الشرطة الجوارية تعريف ليمان و الذي اتجه إلى تعريفها من خلال المهام الإستراتيجية للشرطة التي تحقق مفهوم الشرطة المجتمعية (الجوارية) و هي: "انشغال جميع عناصر جهاز الشرطة التقليدية ببرامج وقائية وحل المشكلات الاجتماعية و الأمنية و تقديم أفضل الخدمات للمجتمع المحلي، و انشغال جميع أفراد المجتمع المحلي و مؤسساته بالمشاركة والتعاون مع الشرطة و الأداءاللامركزي لرجال الشرطة على مستوى النقاط الحضرية و الدوريات الصغيرة و إسهام الجميع في مكافحة الجريمة والاضطلاع على انشغالات الأفراد و تحليل المعلومات و ابتكار الحلول" (08)

فالتعريف الأخيريعطى صورة متكاملة لمفهوم الشرطة الجوارية ، لذا نرى ترجيحه على غيره من التعاريف، و إن كانت هذه التعاريف في مجملها تشترك وتتكامل لإعطاء صورة شامة لمفهوم واحدوهو الشرطة الجوارية.

2-المفهوم الاجرائيللشرطة الجوارية: هي الجهود التي تبدلها الشرطة لتعزيز التعاونبينها و بين أفراد المجتمع من خلال المشاركة الفعالة في حل مشكلاتهم الاجتماعية كرعاية المرضى، و حماية الآداب، ووقاية الأحداث من الانحراف وتسوية النزعات بين الجيران و تقديم الرعاية اللاحقة للسجناء، والتدخل لتوفير فرص العمل العاطلين والبطالين حسب القدرات المتاحة والإمكانيات المتوفرة ، و تلبية احتياجاتهم و إشباع رغباتهم. بجانب وظيفتها الأساسية التي تتضمن حفظ الأمن و النظام، و توفير البيئة التي تدعم الاستقرار.

و الشرطة الجوارية أو المجتمعية تسعى إلى تحقيق التواصل الاجتماعي و تقوية العلاقات بين أفراد و توظيف طاقاتهم فيما يعود بالنفع على الفرد و الأسرة و المجتمع.و عندما تعمق اختصاصاتها لتتلاحم مع مشاكل المجتمع فإنها تنظر إلى المجتمع كبنيان متكامل يضم العديد من التنظيمات الاجتماعية، و يتشكل من أنسجة طبقية متباينة حسب التكوين الطبقي للمجتمع، فلا تقصر الشرطة اهتمامها على تنظيم دون تنظيم أو على طبقة دون الأخرى، و من ثم فإن هذه الحقيقة تفرض على أجهزة الشرطة ضرورة تنويع أهدافها الاجتماعية و جهودها و إجراءاتها بهدف تحقيق مفهوم الشرطة المجتمعية حسب الظروف الاجتماعية التي تتعامل معها تنظيميا و طبقيا و بما يحقق رضا أفراد المجتمع(09)

فالتعريف الإجرائي للشرطة الجوارية ادن هو فلسفة للإدارة الأمنيةتقوم على أساس الشراكةالتامة بين الأجهزة الأمنية و أفراد المجتمع و مؤسساته المختلفة بهدف الوقاية من الجريمة، و تحقيق الأمن و الاستقرار للمجتمع في مواجهة كل ما يعكر صفو الأمن فيه.

و منه نجد أن ثمرة التعاون بين الشرطة و المجتمع و الذي يبلوره مفهوم الشرطة الجوارية يعني تطوير نوعي في العمل الشرطي التقليدي فهو ينقله من جمود إجراءات المكافحة التقليدية للجريمة إلى ممارسة وظائف اجتماعية جديدة تسعى لحل مشكلات المواطنين الاجتماعية مما يقوي ثقة المواطنين في جهاز الشرطة و يقربهم منه ويحسن صورته وهو ما يعبر عن نتائج إيجابية في مجال مكافحة الجريمة تتبلور في عدم تردد المواطنين عن الإبلاغ بالجرائم و تقديم المعلومات و التعاون الطوعي و هذا ما ينمي الثقافة الأمنية بين الأفراد.

ثالثا:مبررات قيام الشرطة المجتمعية:

تأسيسا على ما تم توضيحه حول مفهوم الشرطة الجوارية بتعريفاتها المختلفة و في ضوء الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. يمكن أن نبين أن الشرطة الجوارية في الوقت الراهن و منذ نشأتها لم تأت من فراغ، و إنما دفعت إلى الأخذ بها العديد من المبررات و الضروريات الأمنية و الاجتماعية على حد سواء، حيث شكلت هذه المبررات عوامل ضغط على الأجهزةالأمنية لكي تطور نظمها و إجراءات عملها التقليدية لكي تتبنى فكرة وإستراتجيةالشرطة الجوارية، كما أن هذه المبررات شكلت أيضا عوامل ضغط على المجتمع بأفراده و مؤسساته المختلفة لكي تتجاوب مع جهود رجال الأمن في نشر الوعي الأمني وتعميمه و ترسيخ فكرة التقارب والتعاون المتبادل بين الطرفين ، و ذلك بعد شعور المجتمع واقتناعه بالنتائج الايجابية التي ستحققها هده الإستراتجية.

على العموم يمكن إيضاح ومناقشةأهم المبررات التي دعت إلى الأخذ بفكرة الشرطة الجوارية وتبنى إستراتجيتها في النقاط التالية:

1- الزيادة الواضحة في حجم الجريمة، و ظهور صورا مستحدثة من الجرائم لم تكن معهودة من قبل، و بأساليب إجرامية معقدة طوعت بالكثير من عوامل التقدم التقني والتكنولوجي.

و لإيجاد حل لهذه الإشكالية وجدت أجهزة الشرطة نفسها مضطرة إلى طلب التعاون من المجتمع بأفراده و مؤسساته لكي يسهم في عمليات مواجهة الجريمة و ذلك بالنظر إلىأن استقرار خدمة الأمن منفعة سوف تعود على المجتمع في النهاية، و من أجل تحقيق هذا الهدف انبثقت فكرة الشرطة المجتمعية و التي تركز على المشاركة الفعلية من المجتمع في مكافحة الجريمة بكل أنواعها .

2- صورة الشرطة في نظر الكثير من المواطنين أصبحت صورة بغيضة تثير النفور والكراهية بسبب ما تمثله أجهزة الشرطة من تعبير عن سلطة الدولة وبسبب السلوكات التعسفية لبعض رجال الأمن و التيأدتإلى نوع من العزلة الاجتماعية للشرطة، فجميع العوامل المؤدية إلىهذه العزلة تشكل عوائق حقيقية في نجاح هذه الإستراتيجية (10)

و يذهب احد الآراء إلىإرجاع العزلة الاجتماعية للأجهزة إلى عدة أسباب منها طبيعة عمل الشرطة المنفذة للقوانين بما يؤدي إلى فرض القيود على أفراد المجتمع، بالإضافة إلىأن رجال الشرطة في نظر المجتمع تنظيما اجتماعيا منفصلا عن بقية تنظيمات المجتمع معبرا عن سلطة الدولة، و موجها لكثير من التحديات المفروضة على المخالفين للقانون، فضلا عن تفشي عدم قناعة المواطنين بأهمية التعاون مع رجال الشرطة كونه يمثل جهاز قمع في نظرهم وما يدعم دلك الممارسات السلبية التي قد تصدر عنهم كسوء معاملة المواطنين أوإساءة استخدام السلطة والعنف والإكراهالغير مشروع (11)

و لتحسين صورة الشرطة في أعين المجتمع و مؤسساته في ضوء الحقائق السابقة انبثقت فكرة الشرطة الجوارية أو المجتمعية التي جاءت بثقافة أمنية تخدم مصالح الجميع وتسعى إلى تحقيق الاستقرار والأمن الشامل للمجتمع وتعمل على تحسين الشخصية الشرطية وتقليص شعور الكراهية لأجهزة الشرطة بقدر تفهم أفراد المجتمع لسمو و مشروعية أهداف العملالأمني و من ناحية أخرى فإن اهتمام الشرطة الجوارية بتطوير العمل الشرطي التقليدي و دفعه إلى المشاركة الفعالة في الخدمات الاجتماعية وتحسين معاملاته مع المواطنين وتفهم مواقفهم وانشغالاتهم سوف يؤدي حتما إلىإزالة الحاجز النفسي بين المجتمع و أجهزة الشرطة. وإحلال ثقافة الأمن والسلام و تقوية الثقة والاحترام بينهما كعلاج ناجح لتفادي العزلة الاجتماعية لأجهزة الشرطة (12)

وأشارت العديد من الدراسات أن جميع رجال الشرطة يمكن أن يكونوا شرطة جوارية اد ما قاموا بتنفيذ الأنظمة القانونية والتعليمات الرسمية بمستوى عالي من المسؤولية بحيث يتجنبون كل ما يسيء إلى علاقتهم بالمواطنين، وأن يتجردوا من كل روح العنصرية أو طائفية أو حزبية او الجهوية وأن يعملوا بتجرد كامل لمصلحة أفراد المجتمع فقط و ليس لحساب فئة على حساب الغالبية العظمى من المجتمع. وتجنب المحسوبية والرشوة بكل أنواعها، لان هده الأمور تؤثر في نفسية المواطن، إذ أن رجال الشرطة هم أحوج الناس إلى اكتساب احترامو تقدير المواطنين لهم وتفهم مهامهم النبيلة و لا يأتي ذلك إلا إذا ارتاح المجتمع لتصرفات رجال الشرطة و اعتبرهم الفئة الآمنة على مصالحها .(13)

إن مجموعة القوانين التي تقوم أجهزة الشرطة بتطبيقها تعكس واقع القيم الاجتماعية الخاصة بالمجتمع، ولذلك فإن أجهزة الشرطة إذا قامت بحماية هذه القيم فإنها تحظى باحترام و تقدير كبير من أعضاء المجتمع، أما إذا حاولت أن تنتهك هذه القيم كسوء معاملة المواطنين والإهانة والاعتقال التعسفي و اقتحام المنازل دون إذن مسبق فإنها ستؤدي حتما إلى علاقة سلبية وخلق هوة بين المواطنين و أجهزة الشرطة، فحق المواطنين في المحافظة على أمنهم و سلامة ممتلكاتهم لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال محاربة القيم المضادة التي تتعارض مع القيم السائدة في المجتمع و التصدي للأشخاص الذين يتبنونها لأنها تتعارض مع مصلحة الجميع و تهدد سلامة المجتمع واستقراره. (14)

3-أدى الاتساع العمراني و التنامي السكاني المتزايد إلى تضاعف حجم العمل الأمني الذي يسعى إلى مد خدمات الأمنإلى المناطق العمرانية الجديدة و زيادة تعداد قوات الشرطة لكي تتناسب مع حجم الزيادة السكانية، و قد قيست النسب العلمية لتزايد الخدمات الأمنية بشقيها السابقين على أساسأنأجهزة الأمن التقليدية تؤدي بمفردها أي بإمكاناتها البشرية و المادية المحدودة هذه الخدمات، و قد أدت هذه النظرية إلى تزايد الأعباء المالية اللازمة لتغطية نفقات أجهزة الأمن بصورة أعجزت العديد من الدول عن تغطيتها. مما ترتب عليه سعي حكومات هده الدول إلىإشراك المواطنين في أداء خدمات الأمن التطوعية خاصة في المناطق العمرانية المستجدة، و هي الفكرة التي ساهمت بشكل كبير في ظهور الشرطة الجوارية و اتساع مهامها كونها تؤدي إلى تغطية

العديد من الخدمات الأمنية من خلال الجهود التطوعية التي يقدمها المواطنون أهمها الاشتراك في الإبلاغ عن الجرائم، و مراقبة المجمعات السكانية و الاشتراك في إنارة الشوارع المظلمة و غيرها من الخدمات الأمنية.

و منه نجد أن مضمون فكرة الشرطة الجوارية هي أنها فكرة تطويرية للشرطة التقليدية لأنها تمثل حلا من الحلول التي ابتدعها العقل البشري بهدف إقحام أفراد المجتمع في عملية حفظ الأمن، وبحيث تكون العملية الأمنية من خلق المجتمع نفسه سواء من حيث التكوين العضوي لهياكلها أو من حيث المستفيد من تحقيقها أو من حيث المسؤول عنها لأن العمل الاجتماعي للشرطة الجوارية ينطلق من مرجعية شرعية، بما تتضمنه من قواعد و مبادئ أخلاقية و مثالية سامية، و كذلك ينطلق من مرجعية تنظيمية بما يشمله من نصوص و قواعد متنوعة و مختلفة، حيث يرتكز هذا العمل على المناهج العلمية في تشخيص الواقع و العمل على معرفة مواطن الخلل و القصور و إبعادها، و النتائج و الآثار التي يمكن أن تترتب عليها ثم المبادرة باقتراح الحلول الملائمة و البدائل المناسبة، و ذلك وفقا لما تتيحه ظروف المجتمع السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية من وسائل وأساليب و إمكانات يمكن تسخيرها و الاستفادة منها في تحقيق الأهداف المرجوة

و علينا أن نشير أن مؤتمر جنيف الخامس للأمم المتحدة عام 1975 أكد على أن الأجهزة الأمنية لا تقتصر مهمتها الأمنية على مراقبة السلوك الخارجي الظاهر للأفراد، بل عليها أنتأخذ بيد الجماعات و الأفراد و تقوية الضمير الجماعي من جهة، و ترشيد الضمير الفردي من جهة أخرى، و تحفيزهمللمشاركة في الوسائط التربوية و الإعلامية و الشؤون الصحية و الخدمات الاجتماعيةلمكافحة العنف والجريمة بكل أشكالها ، و من هذا المنطلق يتجلى لنا دور الأجهزةالأمنية في عملية التخطيط و تعديل الأنظمة، و التوجيه و الإرشاد ، وهدا ما يجعلها حلقة من حلقات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع.

رابعا: أهداف الشرطة الجوارية:

في ضوء ما تم إيراده من تعاريف للشرطة و مبررات قيامها يمكن بلورة الأهداف التي ترمي الشرطة الجوارية إلى تحقيقها و هي:

1) الوصول إلى ترسيخ و دعم الثقة بين المواطنين و أجهزة الشرطة.
2) تنمية ثقافة الأمنية وتعميمها في المجتمع وتعزيز المشاركة الأمنية بين المواطنين لكي يسهموا في تنفيذ الإجراءاتالأمنية للوقاية من الجريمة وتحقيق التعاون والتضامن بين أجهزة الشرطة والمجتمع المحلي بمؤسساته في إيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية المختلفة .
3) زيادة إمكانية كشف عن العوامل البيئية و الاجتماعية التي تؤدي إلى انحراف سلوك الأفراد ممايسمح لرجال الشرطة التعرف على الشخصيات الإجراميةوالمنحرفة ، و معالجة الجريمة قبل استفحالها .
4) تعميق التلاحم والثقة بين أجهزة الشرطة و المجتمع أفرادا و مؤسسات من خلال تطوير دور أجهزة الشرطة ليمتد إلى إيجاد وسائل علاج المشكلات الاجتماعية ذات الصلة بوقوع الجرائم، أو تلك التي تعرض المجتمع لمخاطر التفرقة و الانقسام والفوضى ، يبرز في هذا المجال مشاركة المجتمع في علاج الشخصيات الإجرامية المكتشفة بما يساعدها على التكيف و إعادة دمجها من جديد في المجتمع.
5) تطوير العمل الشرطي التقليدي بما يحقق استمرار الاتصال و التواصل مع الجمهور مما يسمح بجمع المعلومات الأمنية و الوصول إلى كشف أسباب الجريمة و ضبطها ميدانيا. (15).

و منه نجد أن جميع الأهداف تؤكد على ضرورة و أهمية التقارب و المشاركة مع المواطنين في مكافحة الجريمة و الوقاية منها و التعاون مع الأجهزة الأمنية الرسمية لتحقيق هذه المهمة و أكد "حسونة أشرف" أنه قد أوضحت خبرات تنمية المجتمع ضرورة اشتراك أو مساهمة سكانه في جهود التنمية و ترجع أهمية التقارب و المشاركة أساسا في مكافحة الجريمة لان هؤلاء السكان هم الأدرى باحتياجاتهم و تطلعاتهم" (16).

كما ذكر "الفاروق ابراهيم بسيوني" أن التعاون بين الشرطة و المجتمع " يهدف إلى زيادة خبرات المشتركين كما يؤدي إلى تعليم الأهالي عن طريق الممارسة و التفاعل و أداء الأوامر الاجتماعية و الخبرات في التعرف على المشكلات، كذلك فتح قنوات اتصال للتفاهم بين الحكومة و الشعب و دعم الرقابة الشعبية و تعديل اتجاهات الأفراد و تنمية شخصيتهم و بالتالي اكتسابهم القدرة على مواجهة وحل مشكلاتهم المستقبلية" (17)

خامسا:الوظائف الاجتماعية للشرطة الجوارية:

يسمح لنا العرض السابق بتحديد المهام و الوظائف الاجتماعية للشرطة الجوارية و التي تختلف من مجتمع لآخر، و تتغير من وقت لآخر تبعا لتغير ظروف الحياةالاجتماعية و أساليب الجريمة، فقد وجدت الشرطة نفسها أمام مسؤوليات تتجدد يوميا نحو مجالات اجتماعية رحبة ترتبط فيها الأجهزةالأمنية ارتباطا وثيقا بالمواطنينو إن هدا التقارب والتواصل والشراكة الاجتماعية بين الطرفين تعود دوما بالفائدة على المجتمع ككل ، كما اشرنا سلفافممارسة الشرطة الجوارية لمهامهاووظائفها يرتبط بتطور و تغيرالظروف السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية للمجتمعات ، و بالتالي تغير أساليب و أنواع الجرائم. و من هنا استلزم على رجال الشرطة ابتكارإستراتجية وآلية جديدة تتوافق مع الظروف الحديثة وتكون ملائمة لمقتضيات العصر .كون أولوية المهام بالنسبة لرجال الشرطة الجواريةكما أوضحنا سابقا هي حل المشكلات الاجتماعية قبل وقوعها(الدور الوقائي)وتفادى نتائجها وتأثيراتها اللاحقةلأن المشكلة الاجتماعية على اختلاف أنواعها قد تحول ضحاياها إلى مجرمين وقد يستهين البعض ببساطة بعض المشكلات الاجتماعية مما يدفعهم إلى إهمالها والتهاون في القضاء عليها لكنها تحمل في طياتها مشاكل خطيرة وعويصة تعود سلبا على الأفراد ،والتكوين الدى يتلقاه رجال الشرطة الجوارية بهذا الخصوص يستند إلى الفن والدراية بأصول الخدمات الاجتماعية ليكون العلاج ناجحا ونهائيا للمشكلات وحتى تضمن إدارة الشرطة عدم إثارتها مرة أخرى .وهدا بطبيعة الحال يتطلب توفير الإمكانات الضرورية والكافية (البشرية والمادية) لضمان السير الحسن للوظائف المنوطة لشرطى الجوار

علينا أن نشير إلى بعض الخدمات اليومية و الوظائف الاجتماعية لرجال الشرطة الجوارية والتي ترتكز على النقاط التالية (18):

1- مكافحة المواد المخدرة في تعاطيها واستيرادها وزراعتها وإنتاجها وحيازتها والاتجار بها
2- إعانة المنكوبين وإيواء عديمي الملجأ مؤقتا تمهيدا لتحويلهم إلى الجهات المختصة
3- رد الغائبين إلى ذويهم وحماية الضالين
4- تقديم المعلومات للمواطن والزائر عن مكان معين لا يعرفه
5- القيام بأعمال النجدة ومساعدة رجال الدفاع المدنيوالمبادرة في طلب إسعاف المرضى والمسنين
6- التدخل فيمكافحة الاحتكار وغلاء الأسعار والرقابة على تداول السلع وبيعها بالأسعار المحددة
7- حماية النشاط السياحي وتأمينه
8- كشف مصادر ثروة الممتنعين عن دفع الضرائب
9- إقرار النظام في كثير من ميادين العمل والنشاط الإنساني، كمرور السيارات والمركبات وحيازتها وترخيصها وغير ذلك.
10- 10 _الإصلاح بين المتنازعين من الجيران والشركاء في العمل وإرشادهم وتقديم النصح لهم
11- 11_التدخل في حل بعض الخلافات الأسرية والعائلية على سبيل المثال (الإصلاح بين الزوجين)

بالإضافة إلى المهام السابقة فان الشرطة الجوارية لها دور اجتماعي كبير داخل مراكز إصلاح وتأهيل المسجونين والتي ترتكز على الخدمات التالية:

أ-التدريب والتأهيل المهني:

تعتبر عملية التدريب والتأهيل في مراكز الإصلاح والتأهيل منالوظائف الاجتماعية الهامة للشرطة، لأنها تكسب السجين مهنة يمكن أن يعمل بها بعد خروجه من السجن مثل التجارة والحدادة والخياطة وتصليح الأدوات الكهربائية وغيرها.

ب- التوعية الدينية والتثقيف الاجتماع يوالامني:

وذلك من خلال إقامة المحاضرات والندوات التي تتضمن تقديم النصح والإرشاد لهم وذلك لغرس القيم الأخلاقية والإسلامية التي تدعو إلى الخير في نفسية السجين و تمنحه الحس والوعي الامني الذى يعود بالفائدة على المجتمع مستقبلا وبالتالي يصبح السجين بعد خروجه من السجن عنصر فعال ومواطن صالح يساهم بدوره في نشر الثقافة الأمنية التي تخدم أمنالمجتمع

ج- الاشتراك مع وزارة الشؤون الاجتماعية في تقديم المساعدات لأسر السجناء خصوصا إذا كان السجين هو معيلالأسرة :

ولا يقتصر دور الشرطة الجوارية في تأهيل المسجونين داخل السجن بل يمتدليشمل رعاية المفرج عنهم ، فليس المهم أن يقضي السجين فترة من الزمنداخل أسوار السجن تتم خلالها عملية تأهيله ولكن مهما بلغت كفاءة رجالالشرطة في تزويد السجين بكل ما يمكن تزويده به من مثل وقيم ومعايير داخلالسجن لغرض تربيته تربية أمنية سليمة ، فلا يمكن لهذه العملية أن تنجح إلا من خلال متابعتهم وتقديم خدمات اجتماعية للمفرج عنهم بعد انتهاء مدة حكمهم.(19)

وهنا تأتى مسؤولية الشرطة الجوارية في حماية هؤلاء الناس من خطر الانجراف فيتيار الانحراف والرذيلة مرة أخرى وهنا لابد من التأكيد على أهمية الرعايةاللاحقة للمفرج عنهم وأهمية إيجاد فرص عمل لهم.

سادسا: استراتيجيات الشرطة الجوارية:

من المعلوم أن الإستراتجية هي فن التأثير للوصول إلى الأهداف المرسومة ،وعند وضع الأسس والتقديرات الصحيحة للإستراتجية هناك عدة عوامل ضرورية لصياغة اى خطة إستراتجية عامة كأخذ بعين الاعتبار البيئة المحيطة والموارد الأساسية والقوة المادية والمعنوية وكذلك البعد الثقافي والاجتماعي والحضاري . فالعصر الحديث الذى نعيشه يتطلب التفكير في البعد الثقافي والاجتماعي والحضاريللإستراتجية، و لدا

تكون للأهمية الإستراتجية والخريطة الاجتماعية أثر كبير في مدى نجاح أو فشل المخطط في أداء دوره ، فأي إستراتجيةهي عبارة عن تعبير صادق عن الواقع الثقافي والاجتماعي والحضاري الذي تعمل به ،فالبيئة الاجتماعية تعد عنصرا مهما في بناء الإستراتجية ، وللإستراتجية خصائص وسمات كالواقعية والعلمية والمرونة والديناميكية أو الحركة إلى جانب السرية والتحدي والمواجهة، وكذلك التعاون والتنسيق المستمر مع كافة القطاعات الأخرى سواء ما كان منها امنيا أو غير أمنى ودلك حتى تحقق الخطة الإستراتجية قوةالدفع المطلوبة لها دون خوف من حدوث اى تأثيرات سلبية، إن هدف الأساسي للإستراتجية الشرطة الجوارية يتجه نحو تحقيق كفاءة وفاعلية أكثر في حماية المجتمع من الأخطار بصفة عامة ومكافحة الجريمة بصفة خاصة فمن الواجب على هيئة الشرطة اختيار الاستراتجيات المناسبة وتحديدها وتطويرها والوقوف على استراتجيات بديلة ملائمة وتقييمها وتعديلها إلى غاية تحقيق غاياتها،وتعد الأهداف جزءا مهما من التطوير وتنظيم والأداء ولكي تكون مفيدة يجب أن تكون الأهداف(20)

01_ محددة

02 _قابلة للقياس

03_قابلةللتنفيذ

04_ ذات صلة بالموضوع

05_ محددة بسقف زمني

06_ تعزز الأداء

07_ترفعالمستويات

على المؤسسات الأمنية، الإدراك بأن التعاون وإقامة علاقات جيدة و جادة مع الأفراد والمجتمع المحلي ينعكس ايجابيا على التحكم بالجريمة ومنعها. وأنه بدون دعم وتعاون المجتمع المحلى لا تستطيع المؤسسات الأمنية القيام بالوظائف المناطة بها.

وللعمل على تحقيق علاقة جيدة بين المؤسسات الأمنية والمجتمع المحلي، يجب العمل عن كثب مع الشرطة الجوارية من خلال استخدام وسائل تعليمية واقتصادية وإدارية وقانونية متعددة بهدف المحافظة على النظام العام،على أن تعتمد المؤسسة الأمنية على إستراتجية محكمة لمنع الجريمة بدلا من استخدام مبدأ العقاب مباشرة وبالتالي خلق جيل من الأفراد يتصفون بطاعة القانون واحترام رجل الأمن ، كما أن استخدام هذه الطريقة (اللامركزية في التنظيم الأمني) سيردم أو يقلص الهوة بين المؤسسة الأمنية والمجتمع المحلي.

لتطبيق إستراتجية محكمة يعتمد رجال الشرطة الجوارية على الخطوات العملية التالية (21)

أ- إنشاء قاعدة معلومات شاملة عن المجتمع المحلي.

ب- إنشاء قاعدة معلومات عن الجرائم في المجتمع المحلي

ج-جمع المعلومات عن الأشخاص الخطرين والمطلوبين للعدالة وتقديمها إلى الجهات الأمنية ذات الاختصاص.

د-تنمية الوعي العام لدى المجتمع المحلي لدور الشرطة الجوارية وأهمية هذا الدور في تحقيق الأمن الشامل للجميع.

و-التعاون بين الشرطة الجوارية والمؤسسات الحكومية منها وغير الحكومية في النهوض بالمجتمع المحلي.

ي- بالإضافة إلى التحري والاستقصاءللمجتمع المحلي، تقوم الشرطة بالإعلان عنبرامج تعليمية على مستوى الجوار مثل توزيع المنشوراتالتعليمية الخاصة بالقوانين، واجبات المواطن وحقوقه المدنية ، حقوق الطفل ، حقوق المرأة ، حقوقالإنسان...الخ وتنظم لقاءات دورية لمناقشة المشكلاتالاجتماعية التي يعانى منها المجتمع المحلى،وتثقيف الأفراد لمعرفة الوسائل والطرق الخاصة لمكافحة الجريمة و كيفية حماية أنفسهم وممتلكاتهم و القيام بزيارات لآسر الأحداث للبحث في الجرائم التيارتكبوها وتقديم النصح والإرشاد، و مناقشة الوسائل التي يمكن بواسطتها حل هذه المشاكل.

كما تنقسم الإستراتيجية الأمنية إلي قسمين هما:

- الأمن الوقائي:

يهدف إلى ردع الجريمة أو أسبابها والحيلولة دون وقوعها،ويتطلب الأمن الوقائيجهدا داخليا وخارجيا سواء كانت هذه الجريمة تتعلق بالفرد أو المجتمع.

- الأمن العلاجي:

ويأتي بعد إخفاق جهود الأمن الوقائي فيمنع وقوع الجريمة ويهدف الأمن العلاجي إلى تقديم العلاج للمشكلة الأمنية التي ارتكبها المجرم.

سابعا :محددات الاستراتيجية:

- أنتكون أهداف المجتمع في مكافحة الجريمة والوقاية منها واضحة ومتكاملة
- أنتكون المعلومات والإحصائيات المطلوبة متوفرة وموثقة ويمكنالاعتماد عليها ومعرفة العوائق التي تمنع من بلوغ الأهداف.
- يتطلب تنفيذ الإستراتيجية تحديد الإمكانيات المتاحة بهدف توفير ضمان نجاح الإستراتيجية.
- إعداد وتأهيل وحشد العناصر البشرية المؤهلة لتنفيذ الإستراتيجية.
- التكامل والتنسيق بين الأجهزة الأمنية المكلفة بتنفيذ الخطة الإستراتيجية.
- المتابعة المستمرة بهدف التحقق من تنفيذ الخطة الإستراتيجية.
- اختيار الكفاءات في القيادة والخبرة لتولي الإعداد والتنفيذ والمتابعة والإشراف على الخطة الإستراتيجية
- اقتناع جميع أو على الأقل أغلبية أفراد المجتمع المحلي بالبرامج الإستراتيجية.

- أن تتوافق الإستراتيجية مع الاهتمامات المتعلقة بالمجتمع المحلي.
- أن تركز الإستراتيجية على المواضيع الأمنية ذات الاهتمام المشترك.
- أن يشارك المجتمع المحلي بوضع برامج الإستراتيجية وتنفيذها بشكل طوعي وبإشراف غير المباشر من خبراء الشرطة.(22)

ثامنا :التخطيط الاستراتيجي:

يسهم التخطيط الاستراتيجي في اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة في القطاعات ذات العلاقة (القطاع الأمني) والذي تتصف طبيعة عمله بالسرعة والدقة في اتخاذ القرارات ومواجهة المتغيرات الداخلية منها والخارجية المؤثرة،ويتطلب التخطيط الاستراتيجي عددا من العناصر يجب أخذها بعين الاعتبار فيما يتعلق بالشرطة المجتمعية (الجوارية)وهي:

- أن يكون التخطيط الاستراتيجي مبنيا على نظام واقعي تعتمد قراراته على الدراسات والمعلومات يقينية والإحصائيات الواقعية والمنطقية .
- اشتراك جميع المسؤولين في الجهاز الأمني في إعداد الخطة الإستراتيجية بدءا من مراحل إعداد الخطة وتصميمها وحتى تنفيذها.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن هناك ثمان مراحل يجب إدراكها وإتباعها عند التحول إلى شرطة المجتمع و تبنى إستراتجية الشرطة الجوارية وهي:

- الإدراك بأنهناك فجوة. بين النظامين في الأداء.
- أن هناك حاجة للتغيير.
- تكوين مناخ مناسب بهدف التغيير
- تحديد المشكلة
- تحديد عدد الاستراتيجيات البديلة.
- فحص هذه الاستراتيجيات.
- اختيار إستراتيجية التي يمكن تطبيقها وإدخال التعديلات عليهاحتى تتناسب مع الوضعية الحالية .
- إجراء التعديل والتقييم للإستراتيجية (23)

أما مراحل إعداد الخطة الإستراتيجية فتتمثل أساسا في :

المرحلة الأولى:

وهي مرحلة صياغة الخطة الإستراتيجية وتتكون من عدد من العناصر هي ،رسالة المنظمة ووضعها الداخلي والخارجي والافتراضات والأهداف المتعلقة بالمنظمة ثم الصياغة النهائية

المرحلة الثانية:

وهي مرحلة تنفيذ الخطة.

المحلة الثالثة:

فهي مرحلة تقييم الخطة ومراقبتها(24)

تاسعا:آليات تنفيذ الاستراتيجية:

- التعريف بالجريمة و أخطارها ووسائل مكافحتها و طرق الوقاية منها ومدى انتشارها.
- إيضاح الصورة الحقيقية للأخطار الأمنية من خلال حملات إعلامية شاملة ومستمرة بهدف حث المجتمع على دعم و مساندة الجهود الأمنية في مكافحة الجريمة و الوقاية منها.

- تحديد الجهات المسئولة عن الشرطة الجوارية بهدف إيجاد صيغة تكاملية في مكافحة الجريمة.
- إيضاح الظاهرة الإجرامية وأسباب نشأتها و طرق معالجتها.
- حشد المجتمع و جماعات النظام العام و الجمعيات بهدف توظيف الطاقات والإمكانيات لإنجاح إستراتجية الشرطة الجوارية(25)

عاشرا: آليات التقارب والتعامل بين الشرطة الجوارية و المجتمع:

1-التحول التدريجي لرجل الشرطة من وظيفة تطبيق القوانين إلى وظيفة رجل الأمن الشامل(شرطي الجوار) .

2-تبني إستراتيجية التشاور والتفاهم بين القطاعات الاجتماعية بهدف معرفة رغبات الأفراد و احتياجاتهم على المدى القريب و البعيد.

3-وضع إستراتيجية محكمة للقيام بدراسة التنبؤ والتوقع المستقبلي للمشكلات الأمنية والأفعال الإجرامية

4-تبنى سياسة التقارب والجوار والشراكة الاجتماعية لمكافحة الجريمة ومعالجة أسبابها.

5-توطيد العلاقة مع جميع أفراد المجتمع ومؤسساته الاجتماعية بدون استثناء بهدف رفع مستوى المشاركة الايجابية وتبادل المعلومات عن المشكلة الأمنية وأسباب نشأتها والتوصل إلى الحلول المناسبة لإخمادها والقضاء عليها نهائيا.

6-تبادل الخدمات الإنسانية بين الأفراد وشرطي الجوار كإسعاف المرضى والمسنين وإغاثة المحتاج وفك النزعات بين الجيران...الخ (26)

7_تحسين صورة العمل الشرطي من خلال إشاعة الأمن والطمأنينة بين الناس وحسن المعاملة والاحترام

8_الاهتمام بالتربية الأمنية وجعلها عملية مستمرة ترتكز عليها الأسرة و المؤسسات التعليمية كون للمجتمع دور رئيسي في دعم التوعية والتقريب بين المواطن ورجل الأمن.

9_دعم الأجهزة الشرطية بالكوادر البشرية المؤهلة بالانخراط والتي تلقت تكوين خاص يؤهلها لممارسة الوظائف والخدمات الاجتماعية لشرطة الجوارية.

10 تفعيل دور الشرطة النسائية للمشاركة فى المؤتمرات و الجمعيات النسائية من خلال اللقاءات والندوات الهادفة لأن المشاركة الفاعلة من قبل المرأة الشرطية و بفعل طبيعتها الأنثوية يسهل التعامل مع الأسر والأحداث ويساهم فى ترسيخ مبدأ الشراكة وتبادل الأفكار والمقترحات.

الحادى عشر : آليات تطبيق الشرطة الجوارية:

1- شرطة الحي

وهي نقطة مصغرة للشرطة تقع ضمن الحي أو مجمع سكني أو مركز تجاري.

2- شرطي المقيم

حيث يقيم الشرطي في أحد المساكن التي تقع في الحي ويعمل كأحد أفراد المجتمع المحلى في جميع الأحوال ويقدم تقاريره الأمنية إلي قسم الشرطة بصفة دورية له.

3- المشاركة

ويقصد بها التوافق بين الفرد وبيئته، وتأخذ المشاركة أشكالا متعددة على النحو التالي:

- المشاركة يمكن أن تكون مادية أو معنوية أو رمزية أو كاملة.
- المشاركة مسموح بها لجميع من في المجتمع.
- المشاركة عمل تطوعي.

- تأخذ المشاركة شكل لجان أو جمعيات لها ضوابط(27)

• ومنه نجد أن استراتجيات الشرطة الجوارية باختلاف وسائلها وآليات تنفيدها من مجتمع إلى أخر فهي تهدف في الأساس إلى تحقيق غايات واحدة تتمثل في النقاط التالية:

01 تأهيل رجال الشرطة وتزويدهم بأدوات ووعى يساعدهم لتأدية نشاطهم في المناطق متعددة الثقافات و والتكيف مع الأنماط المتسارعة في التغير الاجتماعي ودورها السلبي في خلخلة الأمن الاجتماعي.

02 تكثيف الجهود العصرية لزيادة حجم الخدمات المقدمة من قبل الشرطة للمواطنين والزائرين عبر مختلف أنحاء البلاد،ومساهمة الجميع في تحقيق الأمن الشامل والقضاء على مظاهر التطرف والإرهاب ودعم ثقافة التعايش السلمي بين الناس.

03ادراج مناهج ومفاهيم للتربية الأمنية بالكليات الأمنية والمعاهد،المتعلقة باللوائح والقوانين والنظم لتنمية الثقافة الأمنية بصفة عامة وتعريف بإستراتجية الشرطة الجوارية بصفة خاصة لسد الحاجة إلى إيجاد كوادر أمنية قادرة على تطبيق ثقافة الشرطة الجوارية ونشرها بين الأفراد.

الثانى عشر: المجتمع والشرطة الجوارية :العلاقة التبادلية:

من الجدير ذكره أن أي' مجتمع من المجتمعات توجد به مجموعة من النظم المتداخلة التي تعتمد بعضها على البعض الآخر، وأن أي خلل بأي نظام من هذه النظم سيؤدى إلى خلل في بقية النظم الأخرى، ولايمكن لأي مجتمع أن يعمل بانتظام إلا إذا قام معظم الإفراد بالمهام والأدوار المطلوبة منهم ، فكل فرد يقوم بدوره حيث أن هذا الدور يتكامل مع ادوار الأفراد الآخرين ، وكل فرد بحاجة إلى عمل الآخرين.

من خلال هذه الرؤية تظهر الحاجة إلى رجل الشرطة في حماية أفراد المجتمع ليتمكنوا من القيام بأدوارهم بنجاح ، وإذا كان لكل فرد في المجتمع دوره ، فان الدور الرئيسي لرجل الشرطة يتمثل في عملية الضبط الاجتماعي والتي تشير إلى كل الوسائل والعمليات التي تحقق الجماعة (المجتمع) عن طريقها انسجام وتوافق أعضائها،وتهتم الشرطة الجوارية بالتعرف على دور العوامل الاجتماعية في فاعلية أجهزة الشرطة بحيث تكون هذه الأجهزة قادرة على تحقيق أهدافها الاجتماعية.

وزاد الاهتمام بالشرطة الجوارية او المجتمعية سواء من قبل العاملين في أجهزة الشرطة أو المختصين في علم الاجتماع وعلم الإجرام، ودلك للتعرف على العلاقة المتبادلة مابين مؤسسات الشرطة ومؤسسات الأخرى كالمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية و السياسية والأمنية والتعليمية وغيرها والتي يتكون منها البناء الاجتماعي، حيث أن كل تغيير يطرأ على المؤسسات الشرطية لابد أن يؤثر على بقية المؤسسات ، كما أنأي تغيير في مؤسسات المجتمع لابد أن يترك أثاره وانعكاساته على تركيب وظائف المؤسسات الشرطية وتستند مهنة الشرطة الجوارية على مجموعة من القيم التي تعزز التعاون ما بين النظام الشرطي والأنظمة الأخرى ، و أن أي خلل في مهام الشرطة ووظائفها وطبيعة علاقاتها مع المجتمع ينعكس سلبا على مؤسسة الشرطة والمؤسسات الأخرى.

كل ما تعرضنا له أعلاه يتطلب منا توضيح العلاقة التبادلية بين الشرطة و بعض المؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة بتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع و يمكن الحديث عن المؤسسات التالية (28):

01_ الأسرة .

الأسرة هي المؤسسة الرئيسية في عمليات التنشئة الاجتماعية ' حيث تعمل الأسرة على غرس القيم والمعايير الاجتماعية السليمة ' التي تشكل ضوابط اجتماعية رئيسية للحد من السلوك الانحرافى ' ومن المعلوم أن انحراف الأحداث يزداد بازدياد حالات التفكك الأسرى ، الأمر الدى يدعو إلى حماية الأسرة ، والعمل على تدعيم قيم الروابط الأسرية والإسراع في معالجة مشكلات الأسرة ، ودلك بالاستفادة من الدراسات التنبؤية في اكتشاف الأطفال المتوقع انحرافهم من أجل رعايتهم والحيلولة دون انحرافهم ،

02_المؤسسات التعليمية :

تعمل المدارس والجامعات على تنمية وتعميم الثقافة أمنية لدى الطلاب تبصرهم ببعض أنماط السلوك التي يمكن أن تؤدى إلى انحرافهم ، وهدا يتحقق من خلال عدة طرق :

أ_دعوة عدد من ضباط الشرطة المؤهلين لإلقاء بعض المحاضرات التوعوية ذات العلاقة بالتربية الأمنية والثقافة القانونية وأهمية التواصل والشراكة الاجتماعية بين المواطن مع الشرطة .

ب_تدريس بعض المواد أو الوحدات الدراسية التي تكسب الطلاب ثقافة قانونية ' خاصة الجانب الدى يتصل بالقانون الجنائي ' ومن أمثلة عن هده المواد القانون الجنائى ' القانون والمجتمع ' القانون في حياتنا ' الشرطة والمجتمع

03_الإعلام :

تقوم وسائل الإعلام بمهام أساسية للحد من الجريمة وكشف بعض الجرائم ' ودلك من خلال قيام وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة (إذاعة،تلفزيون، صحافة...الخ) بتقديم برامج تعمل على تعميق كراهية الشباب للجريمة وحفزهم على مقاومتها وضرورة تعاونهم مع رجال الشرطة للكشف عن الجرائم في وقت مبكر ' كما تقوم الإذاعة والتلفزيون بتقديم برامج لتوعية المواطنين بالأساليب والحيل التي يمكن أن يلجأ إليها المجرمون لتنفيذ جرائمهم واعتداءاتهم .

04_ وزارة الشؤون الاجتماعية والهيئات الأهلية :

عند معظم المجتمعات الدول العربية تعتبر وزارة الشؤون الاجتماعية المؤسسة المسؤولة عن رعاية وتأهيل الأحداث ، و من خلال قيامها ببرامج تدريب وتأهيل لهؤلاء الأحداث ، فإنها تعمل على تعديل سلوكهم كما تقوم الوزارة بتسجيل الجمعيات التطوعية ذات الطابع الخيري مثل جمعيات رعاية الأحداث ،وجمعيات رعاية المفرج عنهم ، جمعيات أصدقاء الشرطة التي يمكن أن يكون من ضمن نشاطاتها نشر الوعي والحس الأمني بين الأفرادمن خلال إقامة المحاضرات والملتقيات والندوات وبث الأفلام التثقيفية . ومثل هده الجمعيات تعمل على توطيد العلاقة مابين المواطنين والشرطة بصورة مباشرة وغير مباشرة . و تعتبر أنشطة هده الجمعيات مكملة لأنشطة الأجهزة الأمنية وتدعم إستراتجية الشرطة الجوارية ، وعليه فعلى وزارة الشؤون الاجتماعية تشجيع قيام مثل هده الجمعيات ذات الطابع التخصص يفي الوقاية والعلاج من الجريمة .

05_ المؤسسات الصحية :

يتمثل دور المؤسسات الصحية في إبلاغ أجهزة الشرطة عن المصابين بحوادث نتيجة للمشاجرات أوحوادث السير، وعن المرضى الدين يراجعون المراكز الصحية والمستشفيات وتبدو عليهم مظاهرالإدمان على

المخدرات والكحول...الخ ، كما تقوم المؤسسات الصحية بالتعاون مع مؤسسات التموين في الكشف عن الأغذية الفاسدة وغيرها من السلع التي يمكن آن تضر بصحة المواطنين .

06_نوادي الرياضية والثقافية :

يتمثل دور مؤسسات رعاية الشباب في تشجيع قيام الأندية الرياضية والثقافية التي تعمل على إشغال أوقات الفراغ بالأنشطة المفيدة ، خصوصا بعد أن تبين أن نسبة الأحداث المنحرفين في مؤسسات الإصلاح ترتفع في فصل الصيف بسبب العطل المدرسية وعدم وجود برامج ثقافية ورياضية تشغل أوقات الفراغ عند الشباب

بناء على ما تعرضنا له سلفا يمكن القول أن مسؤولية الأمن هي مسؤولية مجتمعية يشترك فيها كافة أفراد المجتمع ومؤسساته كل حسب تخصصه لان جهاز الشرطة كنظام داخل النسق الاجتماعي للمجتمع هدفه الاساسى إشباع حاجات الناس في المحافظة على أرواحهم وممتلكاتهم وتحقيق الأمن والاستقرار والتوازن الاجتماعي .

من المعلوم أن أجهزة الشرطة في وجودها وتطورها تعتمد على المجتمع ، لأنه يرفدها بالطاقات والموارد البشرية، ويخصص لها ما تحتاجه من أموال ومعدات تكنولوجية وكفاءات كما يزودها بالقيم والمعتقدات والأخلاق والأهداف التي توحدهم وتزيل الخلافات والانقسامات التي يمكن أن تحدث بينهم لتمكينهم من تحقيق أهدافهم القريبة والبعيدة ، من جانبها تؤدى

الشرطة الكثير من الوظائف الأساسية للمجتمع ، فهي التي تصون أمنه واستقراره ، وهدا ما يوضح لنا الصورة الكاملة للعلاقة التبادلية والتكاملية بحيث يحتاج كل منهما الأخر لتحقيق أهدافه وغاياته المرجوة وان أي تغيير يحدث على جهاز الشرطة كتغيير حجمها وأيديولوجيتها أو سياساتها أو أحكامها أو نظمها ومعداتها التكنولوجية لا بد و أن تؤثر على المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن السلطة التي تتمتع بها الشرطة لم توضع في يد الشرطة لحماية الشرطة، ولكن لحماية المجتمع من شرور الإجرام و عدم اتخاذها وسيلة للطغيان والاستبداد أ والكبرياء أو الاستعلاء على الناس لأن هذه الأمور جريمة في حق الأفراد، بل هو تحويل السلطة من خدمة الأمن إلى خدمة الجريمة ، إن ثقة الأفراد بالشرطة هي مصدر سلطتها ،وليست السلطة هي مصدر ثقة الأفراد فيها (29)

كما أن شرعية الشرطة ومبرر وجودها شأنها في دلك شأن كافة أجهزة الدولة ، يكمن في قيامها بدورها المسطر والنبيل لخدمة المجتمع، وبالتالي فإنها تعرض هده الشرعية للتساؤل ادا ما تراخت في القيام بواجبها أو اذا ما أساءت استخدام سلطتها ضاربة بذلك مصالح الأفراد وحرياتهم عرض الحائط.

فرجل الشرطة هو قبل كل شيء مواطن وفرد عادى من أفراد المجتمع وترسيخ العلاقة الايجابية بينه وبين المواطنين متوقف على حسن أدائه لوظيفته وتجاوب أفراد المجتمع معه وإحساسهم بما يقدمه لهم من خدمات وتضحيات ودون تجاوز يؤدي حرياتهم الفردية وكرامتهم.ولابد من إيضاح أن جميع المؤسسات الاجتماعية الرسمية والغير الرسمية وبمختلف أنواعها لا تستطيع الاستغناء عن خدمات الشرطة ولا تستطيع المضي في عملها لتحقيق أغراضها إلا بمساندة الشرطة لها في كثير من أوجه نشاطها

كما أن مجموع القوانين التي تقوم أجهزة الشرطة بتطبيقها تعكس واقع القيم الاجتماعية الخاصة بالمجتمع ولذلك فان أجهزة الشرطة ادا ما قامت بحماية هده القيم فإنها تحظى باحترام وتقدير أعضاء المجتمع.

ونظرا لأن خطر الجريمة والانحراف يمكن أن يطال كافة المؤسسات الاجتماعية بمختلف أنواعها فانه لابد من إشراك أفراد المجتمع بمسؤوليات شرطية من شأنها الحد من الظواهر الغير سوية في المجتمع، والسعي لتحقيق التكامل بين دور الدولة المتمثل في المؤسسات و الأجهزة الرسمية و دور المجتمع المتمثل بتنظيماته الشعبية المدنية ، ولا يقتصر ذلك على الميدان الأمني فقط، بل يمس معظم الميادين. فكلما تقلص دور مشاركة المؤسسات الأهلية و التطوعية كلما ضعفت نجاعة الدولة و المؤسسات الشرطية في مقاومة قضايا الإجرام.

و تظهر الحاجة الملحة لتأكيد تلك العلاقة التبادلية عندما يواجه أفراد المجتمع عدوا مشتركا يهدد أمنهم كظاهرة الإرهاب والتطرف وما تحمله من أضرار بمصالحهم و اعتداء على أشخاصهم و ممتلكاتهم و تعد استجابة أفراد المجتمع للتوعية الوقائية ضد الجريمة عبر وسائل الإعلام المختلفة المرئية و المسموعة والأجهزة التربوية المقروءة من أشد ألوان التعاون الجماهيري وأكثر مكافحة للسلوك الاجرامى (30).

ومن هنا تتأكد لنا صحة الفرضية التي ترتكز على أن المواطن هو أساس العملية الأمنية، وإن مشاركته وتعاونه و تضامن هي عد عملا مكملا للعمل الشرطي الجواري " فكما أن للمواطن حق على الدولة في توفير الأمن الاجتماعي له، فإن للدولة حقا عليه في أن يسهم معها في توفير وتحقيق هذا الأمن، و ذلك انطلاقا من اقتناعه أن الجريمة تستهدف المجتمع لا الفرد فقط ،وتشير العديد من نتائج الأبحاث الأمنية أنه على الشرطة أن تركز اهتمامها أكثر على الطبقة المثقفة من المجتمع والشريحة التي تتعامل مع الانترنت على سبيل المثال فئة الشباب لها دور كبير في توعية أفراد المجتمع بالجرائم العصرية التي تأخذ أشكال مختلفة كطرق الاحتيال والاختلاس الجديدة و ذلك بسب الطفرة التكنولوجية و الفجوة الحضارية،وكذلك الغزو الإعلامي ودورهم في اهتزاز القيم و خلخلة الأمن، كما أن العلاقة التبادلية (لشرطة و المجتمع) تدعم فكرة التعايش الانسانى وتقبل الغير...و تسمح بتحذير المواطنين

من الفكر المضاد و موجات التمرد على المجتمع و ذلك خشية من الوقوع في شباك العمليات الإرهابية و تقليل الفرص على ممارسي العنف والإرهاب من القيام بعمليات واعتداءات جديدة على الناس.

من خلال هده الرؤية يتحتم على أجهزة الشرطة أن تعمل بكل وسعها على تنبيه و دعوة المصلحين من تربويين و إعلاميين و رجال الدين إلى توعية المجتمع بالجرائم العصرية وأبرزها ظاهرة الإرهاب والتطرف لتشكيل جبهة موحدة بينهم في مواجهة التحديات الفكرية و لا يتحقق ذلك إلا من خلال العمل معا لاستغلال الطاقات الفكرية و توجيهها التوجيه الصالح في المجتمع، فالتقارب الاجتماعي كما أشرنا أنفا و مبدأ الجوار و الشراكة الذي تتخذه الشرطة كإستراتجية عمل سيؤدي حث ما إلى دعم الثقة و الأمان و قوة الانتماء و الاعتزاز بالمجتمع، بينما التباعد الاجتماعي يؤدي إلى الحذر و التربص و القلق و عدم الثقة و الإحساس بالاغتراب و النفور والكراهية .

ولقد أ كد أحمد عصام الدين مليجى في دراساته الأمنية والاجتماعية إلى أن العملية الأمنية الناجحة ترتكز على العلاقة التبادلية الغير مشروطة وتستند إلى مبدأ التعاون و التضامن ، و إن تقاعس أحد طرفي العملية الأمنية (المجتمع و رجال الشرطة) سيؤدي إلى فشل الجهود المبذولة لمنع و ضبط الجريمة مبكرا ، وان إشراك المواطنين و توعيتهم بمخاطر الجريمة التي تستهدف المجتمع لا تعني بأي شكل من الأشكال التقليص من دور الشرطة أو التقليل من هيبتها ، بل يبقى جهاز الأمن هو المتطلع الرئيسي بهذه المهمة الخطيرة، لما له من تكوين أخلاقي و مهني و إمكانات فنية، لكن دوره لا يكتمل و لا يكتسب نجاعة حقيقية إلا بالتواصل و التعاون المستمر مع المجهود الشعبي (31) ، كما أشار الباحث إلى أن ثقافة المجتمعات العربية في الماضي و أساليب التي تربت عليها الشرطة خلال عقود من الزمن. أسهمت بشكل كبير في عزل رجال الشرطة عن المجتمع الذي كان من الأفضل أن تبقى جزءا منه، تتعرف على همومه وانشغالاته و تشركه في مسؤولية الأمن و مسؤولية تطبيق النظام العام.(32) و في نفس المجال ذكر مصطفى النصراوى أن المواطن باستطاعته أن يعرقل مهام الشرطة، إذا كانت نظرته لرجل الشرطة سلبية، و يوجه مختلف الاتهامات إليها،وهنا يقع جزء من المسؤولية على رجل الشرطة نفسه، فهو قادر على تغيير نظرة المواطن السلبية له بمختلف الوسائل التي يراها مناسبة(33).

وبناء على ما تعرضنا له سابقا نجد أن أول خطوة لتحقيق العلاقة التبادلية بين المجتمع و الشرطة هو الوعي و عليه يجب أن تعتمد كافة البرامج الاجتماعية و الإعلامية و الصحية الموجهة لخدمة أفراد المجتمع على توعيتهم و تربيتهم و تثقيفهم أمنيا، وخلق جيل يتحلى باحترام القانون والنظام ومثقف أمنيا ، فهذا من شأنه تجنيب المجتمع الكثير من المشكلات و الجرائم الاقتصادية و البشرية التي تهز كيان المجتمع و الأسرة معا، فوعي الجمهور بمخاطر الجريمة لا يكون على مستوى معرفتهم وإطلاعهم على القوانين واللوائح وخوفهم من المؤسسات الرادعة، بل يجب أن يتمثل بالسلوك التلقائي المواجه و المجابه للجريمة و الرذيلة بمختلف أشكالها.

"فعندما يدلي المواطن بشهادته، و عندما يرفض التستر و إخفاء شخص فار من العدالة، و عندما يساعد على إيقاف مجرم خطير...فإنه يساهم في تحقيق أمنه و استقرارا مجتمعه.

فبتعاونه و تبادله الخدمات والمعلومات مع أفراد الشرطة الجوارية يجعل مهمتها سهلة و أكثر نجاعة مهما صعبت النشاطات التي تؤديها، و ذلك من خلال ما يمكن أن يقوم به من اتخاذ التدابير و الاحتياطات اللازمة التي تحول دون وصول المجرمين إلى أهدافهم أو بإعلام أجهزة الشرطة في حال وقوع جريمة ما.

و إزاء الاعتبارات السابقة تتجلى لنا أهمية التواصل والشراكة الاجتماعية وضرورة وجود العلاقة التبادلية و هذا يتطلب منا إلقاء نظرة تقيمية و توضيح ايجابيات و سلبيات الشرطة الجوارية بالخاتمة الموالية.

الثالث عشر :الخاتمة :

لايمكن أن ننكر أن الشرطة الجوارية حققت العديد من النجاحات كونها تتمتع بميزات وايجابيات كثيرة إلا أنها لا تخلوا من السلبيات و هذا ما أثبتته العديد من الدراسات السوسيولوجية و الأمنية.

- السلبيات:

1) إن شرطة المجتمعية(الجوارية)هيئة هشة في مكافحة الجريمة، لتركيزها على المجتمع و قضاياه المتعددة.
2) يظل التطبيق محدود في بعض الدول و تأثيره ليس بالفعالية المرجوة.
3) الشرطة قد لا تجيد لباقة التعامل مع الأقليات أو المخالفات للقانون و قد تكون لديهم الأفضليات، و قد يكونون متحيزين لأمور معينة فيثورون سوء الفهم و ربما العداء لجهاز الشرطة.
4) قد لا يلتزم المواطن المشارك بالسياسة الشرطية أو أن لا يكون مقتنعا بها. وقد يرفض أن يتواصل ويتبادل المعلومات مع الشرطة وأن يكون منبع معلومات لها و يعتبر دلك تجسس على أمور الناس وانشغالاتهم و تدخلا في ما لايعنيه .
5) مشاركة بعض المواطنين قد يكون لتحقيق بعض المكاسب و المطامح الشخصية، لذلك يقومون بتفصيل برامج للعمل تتفق مع أهوائهم ومصالحهم.
6) بعض المشاركين ليس لهم التأهيل المهني الكافي للقيام بالعمل الأمني و يفتقدون التدريب.
7) المشاركون من المواطنين لا يدفع لهم أجور أو مكافآت، لذلك لا يمكن معاقبتهم بأي أخطاء قد ترتكب كعدم الالتزام بنظم و مواعيد العمل...الخ
8) بعض المشاركين ليس لديهم الوعي بأهداف و أغراض نظام العدالة الجنائية.
9) هنالك تساؤل حول مشروعية عمل المواطنين في نطاق الشرطة و مشروعية تدخل الشرطة في أعمال اجتماعية و مدى مقدرتها و هي ليست مختصة و غير مدربة على أعمال مؤسسات أخرى.

أما بالنسبة للإيجابيات فتمثلت أساسا في النقاط التالية

- الإيجابيات:

1) أثبتت العديد من الدراسات السوسيولوجية أن التعامل بين الشرطة و المجتمع يمكن أن يؤدي إلى انخفاض نسبة الجريمة و الخوف من الجريمة معا.
2) نظام فعال من حيث الفلسفة و الهيكلة و التكوين، كما أنها لا تكلف أكثر مما تكلفة الشرطة العادية.
3) الشرطة تتبع أساليب أخرى في مكافحة الجريمة غير أساليب العدالة الجنائية التقليدية.
4) اعتماد الشرطة الجوارية على إستراتجية فعالة كالقيام بدوريات الراجلة لمنع حدوث اضطرابات في الشوارع و تحقيق الأمن، وإنارة الشوارع المشبوهة و التعامل مع المخدرات بطرق جديدة كعرض بعض المدمنين على الأخصائيين نفسانيين وإدخال بعضهم إلى مراكز العلاج من الإدمان...الخ ، كما أن التواجد الدائم لشرطي الجوار يضع حدا للكثير من الجرائم و الانحرافات.
5) الآليات الإستراتيجية المعتمدة و أسلوب الشرطة الجوارية يمكنه من متابعة المشاكل الاجتماعية عن قرب و بأقل تكلفة.
6) في ظل قصور القوى البشرية التي تشتكي منها معظم قوات الشرطة فإن مشاركة المواطنين تغطي النقص في القوى البشرية، كما أنه رصيد الاحتياطي للشرطة للانخراط في المستقبل.
7) في حالة الطوارئ تظهر حاجة أكثرإلى شرطة المجتمع.
8) المشاركة تعمل على تأكيد مصداقية الشرطة أمام المجتمع و تساعد في كسر حاجز العزلة وتحسين صورة الشرطة بين المواطنين .
9) مشاركة المواطنين تجعل الشرطة تتجه إلى الواجبات الأكثر خطورة و أكثر فنية
10)المواطن مصدر و منبع معلومات مهم في حالة شرطة الجوارية (المجتمعية).

11)المواطن أكثر الماما و تفهم اللانشغالات والاحتياجات الأمنية للمنطقة و هذا يساعد في سرعة استجابة الشرطة لهذه المتطلبات.

12)الفرد يصبح من المناصرين و المؤيدين للشرطة و مدافعا عنها.

13)زيادة الرضا الوظيفي لرجال الشرطة، و إعلاء قيم العمل الشرطي في نفوسهم .

14)تنمية الثقافة الأمنية بين أفراد المجتمع الواحد بزيادة الحس الامني وتغيير المواقف العدائية للشرطة ، وخلق جيل يتصف بطاعة القانون واحترام الرموز الوطنية .

قائمة المراجع

(01) Colvins, Caran A-et Goh, Angeline « clements under lying community policing: Validation of the construct » police protice and research, Vol 7, N° 1 Mars 2006 p11

(02) Claimount Donald the Victoria Community police stations a three year evaluation, Revue Canadienne de criminology Oct 1994 P05

(03)ناشى صافى " الشرطة الجوارية فى الجزائر" مجلة المستقبل " الصادرة عن مدرسة الشرطة بسيدى بلعباس الجزائر العدد 01 سنة 1999 ص 36

(04) مصطفى النصراوي– قياس الوعي الامني لدى الجمهور العربي –الرياض– 1992 ص53، ص54

(05)ناشى صافى "" مرجع سابق من ص 36الى ص 37

(06) البشري محمد الأمين: الشرطة المجتمعية مفهومها و تطبيقاتها أبو ظبي مركز البحوث و الدراسات الشرطية سنة 2003، ص34

(07) البشري محمد الأمين: مرجع سابق ص46

(08) البشري محمد الأمين: المرجع نفسه ص47

(09) البشري محمد الأمين:المرجع نفسه من ص23 إلى ص25

(10) أبو شامة عباس: أساليب العمل الشرطي المجتمعي الأساليب والنماذج والتطبيقات العملية أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية سنة 2001 م ص 21

(11) خزاعلة عبد العزيز: الشرطة المجتمعية "المفهوم و الأبعاد" الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الامنية 1999 ص47 الى ص49

(12) خزاعلة عبد العزيز : المرجع السابق من ص 49 إلى ص 50

13) محمد عيسى برهوم الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع المجلة الجنائية القومية العدد 03 مجلد 17. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة ، نوفمبر 1974 من ص 455 إلى ص 473

(14) محمد عيسى برهوم : مرجع سابق ص 462

(15) البداينة ذياب : شرطة المجتمع نموذج لعمل الشرطة العربية المستقبلي سنة 1997 من ص 122 إلى ص 125

(16) أشرف حسونة: " دور الادارة في التنمية الاجتماعية"، القاهرة: معهد التخطيط القومي سنة1976 ص212

(17) الفاروق ابراهيم بسيوني: التخطيط الاجتماعي. القاهرة: مؤسسة يوم المستشفيات سنة 1991 ص243.

(18)محمد عيسى برهوم : مرجع سابق. من ص 458إلى ص461

(19) محمد عيسى برهوم : المرجع نفسه ص 461

(20) حسن على عبد الرحمن الريس الشرطة المجتمعية الإستراتجية والأهداف مركز الدراسات والبحوثالعدد 395 جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض سنة 2001 ص 40

(21)البشرى محمد الأمين أشرطة المجتمع المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب العدد 23 سنة 1997 من ص 125 إلى ص 126

(22)البشرى محمد الأمين : مرجع سابق ص 126.

(23) أبو شامة عباس مرجع سابق من ص 14الى ص 15.

(24) الملحم إبراهيم على التخطيط الاستراتيجي فى القطاع العام أوجه الاستفادة منه في الأجهزة الأمنية المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، العدد32 سنة 1997م من ص 152 الى ص7 15.

(25) البشرى محمد الأمين : مرجع سابق ص 118.

(26)المرجع نفسه : من ص118 إلى ص 119.

(27)المرجع نفسه : ص 128.

(28) خزاعلة عبد العزيز مرجع سابق من ص 37 إلى ص 39

(29) محمدنيازى حتاتة " الدور الاجتماعىوالانسانى للشرطة فى مفهومها الحديث " ، المجلة العربية للدفاع الاجتماعى، عدد 14 ، الرباط ، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، سنة 1982 ص 43

(30) فاروق ، عبد الرحمن مراد ، " الثقافة الأمنية " ، سلسلة محاضرات ، الرياض ، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب ، سنة 1991، ص 11

(31)احمد عصام الدين مليجى، مفهوم الشرطة فيخدمة المجتمع وأساليب تطبيقه. في نحو إستراتجية عربية للتدريس في الميادين الأمنية الرياض: المركز العربى للدراسات الامنية والتدريب .سنة1988 ،من ص 32الىص 34

(32) المرجع نفسه : ص 35

(33) مصطفى النصراوى :" قياس الوعي الأمنى لدى الجمهور العربي " مرجع سابق ص 53